

الفلسطينيون وسياسات كَيِّ الوُعْيِ



نشرة خاصة تصدر عن منتدى العودة الشبابي
بالتعاون مع
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

نيسان، ٢٠١٩





نشرة خاصة تصدر عن منتدى العودة الشبابي
بالتعاون مع
بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين



نيسان، ٢٠١٩

منتدى العودة هو إطار شبابي فلسطيني يهدف إلى خلق جيل من القيادات المجتمعية
الشابة، يشرف على تنظيمه مركز بديل.

مركز بديل مؤسسة فلسطينية متخصصة في مجال الدفاع عن حقوق المهجرين واللاجئين
الفلسطينيين، وحقوق الإنسان عموماً، وتدعو إلى الحل العادل المؤسس على الحقوق وفي
مقدمتها حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية وجبر كافة أضرارهم.

الفلسطينيون وسياسات كي الوعي

الافتتاحية



مصدر الصورة: arab48.com

يتناول هذا الاصدار الخاص موضوع «**الفلسطينيون وسياسات كي الوعي**»، من خلال تسليط الضوء على سياسات الأسرلة وصهر الوعي، التي تنفذها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر. وتأتي سياسات صهر الوعي والاسرلة بكافة أشكالها ضمن سياسة ممنهجة، تهدف اسرائيل من خلالها، إلى تغيير وعي وهوية الشعب الفلسطيني، وإعادة صياغته بما يتناسب مع منظومة الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية ويضمن استمرارها.

فبعد أكثر من سبعين عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني المستمرة، وسيطرة اسرائيل على الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية، فإنها تسعى وبشكل دؤوب إلى استهداف الفلسطيني ووجوده، وإعادة انتاج الفلسطيني الجيد، الذي يستسلم ويقبل بمنظومة الاستعمار الاسرائيلية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت اسرائيل بتوظيف العديد من البرامج والمحفزات التي تضمن انخراط الفلسطينيين في المنظومة الاستعمارية، بأشكال متفاوتة.

فعلى سبيل المثال، تقوم اسرائيل بتوظيف جهازها التعليمي لتعزيز نشر قيم ومفاهيم تسعى من خلالها إلى تكريس حالة الانهزام والخوف الفلسطيني. وتظهر المقالات التي تناولت موضوع الأسرلة التي أخضع لها الفلسطينيون داخل الخط الأخضر عبر جهاز التعليم، كيف تم اقضاء الوجود الفلسطيني من هذه المناهج، ومحاولة استبدالها بمصطلحات أخرى تركز على المواطنة وغيرها من المفردات، التي لا تعبر عن جذور عن الصراع الفلسطيني مع الحركة الصهيونية.

وتظهر سياسات الأسرلة التي تنفذها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة في العديد من الممارسات التي تتمثل في؛ فرض نظام التصاريح ووضع معايير معينة للفلسطيني «الجيد»، الذي يُسمح له بالحصول على تصريح. وسياسات العقوبات الجماعية، التي تهدف إلى استهداف منظومة القيم الفلسطينية. بالإضافة إلى المساعي الاسرائيلية في تكريس تجزئة وتقسيم الشعب الفلسطيني.

في المقابل وبالرغم من حالة التراجع السياسي التي تشهدها القضية الفلسطينية، يعمل الشباب وبشكل مستمر على مواجهة سياسات الأسرلة على جانبي الخط الأخضر. ويبرز ذلك في العديد من الفعاليات والأنشطة مثل انخراط الشباب في حراك حيفا، الذي جاء ليؤكد على فشل سياسات صهر الوعي والاسرلة التي أخضع لها فلسطينيو الداخل على مدار سبعين عاماً من جهة، ويتكامل مع مسيرات العودة في غزة مؤكداً على مبدأ وحدة الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

تركز المقالات بشكل كبير على المناهج الدراسية في المدارس الفلسطينية في مختلف مناطق فلسطين بحدودها الانتدابية، باعتبارها الوسيلة الأهم في تشكيل الوعي وصياغة الهوية. وتستعرض الدور الذي تلعبه إسرائيل في فرض الرقابة على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وتقدم نفسها من خلاله كدولة ديمقراطية متطورة يجب أن يسعى الفلسطينيون إلى الانخراط فيها من جهة، وكأداة لتزوير التاريخ والهوية الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

يأتي هذا الاصدار الخاص ضمن برنامج «اللاجئون والحلول الدائمة» الذي ينفذه بديل بالشراكة مع مجموعة من المؤسسات القاعدية على جانبي الخط الأخضر، والذي يسعى الى تمكين اصحاب الحقوق وتعزيز قدراتهم/ لتفعيل المشاركة المجتمعية وحركة العودة وترويج الحل القائم على الحقوق، ورفع الوعي حول السياسات الاستعمارية الاسرائيلية المختلفة.

يشمل العدد على ستة مقالات شارك في كتابتها مجموعة من الشبان/ات الفلسطينين/ات من جانبي الخط الأخضر، بالإضافة إلى ثمانية قصص مصورة، تستعرض سياسات التهجير القسري التي يتعرض لها الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر.

الأسرلة والفلسطينيون في الداخل

بقلم: عدن حجازي*



مصدر الصورة: vice.com

يشكل غياب البرنامج والخطاب الفلسطيني الجامع، وانخراط الفلسطينيين في الهوموم اليومية، فرصة لاستمرار إسرائيل في فرض سيطرتها وهيمنتها على الشعب والأرض الفلسطيني. وتكمن أهمية البرنامج الجامع في تشخيص الصراع، وتحديد الأدوات الضرورية اللازمة لمواجهة المشروع الإسرائيلي الاستعماري.

وقد استغلت إسرائيل غياب البرنامج الفلسطيني الجامع، لبث سموم الأسرلة في صفوف الشباب الفلسطيني، والعمل على هندسة المجتمع الفلسطيني "الجيد"، فمن خلال سياساتها، تسعى إسرائيل إلى خلق الفلسطيني الصالح، الذي يقبل المنظومة الاستعمارية، ويقبل موقعها فيها.

وعليه، يتناول هذا المقال بعض سياسات الأسرلة التي تُنفذها إسرائيل، بحق الفلسطينيين في الداخل، وذلك من خلال التركيز على دور الاعلام، والتعليم من جهة. بالإضافة إلى التطرق إلى سياسات استهداف اللغة والثقافة العربي.

في الحقيقة، تعتمد إسرائيل أساليب تهدف إلى بناء وصقل شخصيات المجتمع بما يتلاءم مع المنظومة الاستعمار وأهدافها. وبالرغم من وحدة الهدف الإسرائيلي الواضح والمتمثل في تهجير الفلسطينيين والسيطرة على الأرض بدون سكان، إلا أن أساليب وأدوات الأسرلة التي تستهدف الانسان الفلسطيني، تختلف عن سياسات التهويد التي تستهدف المكان.



مصدر الصورة: nawa.ps

فعلى سبيل المثال، يشكل بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتشويه النمط العمراني، واستبدال أسماء الشوارع والقرى الفلسطينية بأسماء يهودية، باختصار، إن عملية تهويد المكان تعني نزع الطابع الفلسطيني (ثقافي، أو ديني المسيحي والإسلامي)، وفرض الطابع اليهودي عليه.

وفيما يخص سياسات الأسرلة الهادفة لصياغة الفلسطيني الجيد، فإن إسرائيل تعمل من خلالها على تقوية الترابط بين الفلسطينيين في الداخل، ودمجهم في المنظومة الاستعمارية، كما وتسعى إسرائيل إلى فرض نفسها كقدر وأمر واقع على الفلسطينيين، وكبح التطلعات الوطنية والقومية بالانتماء للبعد الفلسطيني والقومي العربي.

وتسخر إسرائيل وسائلها الإعلامية لخدمة هذه الأهداف، حيث يمتاز الاعلام الإسرائيلي بقوة تأثير في العالم بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص. وتزداد خطورة الاعلام الإسرائيلي وتأثيره، في ظل غياب اعلام بديل وتاجح يمثل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ويرفع صوتهم.

وقد نجح الاعلام الإسرائيلي في ترسيخ مجموعة من المصطلحات والعبارات، التي باتت ترمز مرور الكرام على مسامعنا، رغم ما تحمله من خبث مبطن. بل وأصبح الفلسطينيون يستعملون هذه المصطلحات ويروجونها ضمن حياتهم اليومية. ولعل أبرز هذه المصطلحات التي تتناقضها هو مصطلح "عرب إسرائيل"، الذي تستخدمه إسرائيل في تعريف فلسطينيي الداخل، وأصبح مستعملا حتى بين أبناء شعبنا أنفسهم دون وعي منهم.

ويتزامن ترويج هذه المصطلحات مع الدعاية الصهيونية القائلة، بأن فلسطين موطن اليهود منذ القدم. وتعمل إسرائيل أيضاً على ترسيخ

الشخصية الإسرائيلية باعتبارها شخصية ذكية وفعالة ومنتجة، وتحويلها إلى أيقونة مقابل الشخصية البربرية والمتخلفة والعدوانية العربية.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم إسرائيل المناهج التعليمية المدرسية، والتي تضج بتحريف وتزوير التاريخ والجغرافيا حول فلسطين المحتلة، بهدف التطبيع الفكري. وتفرض وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، رقابة شديدة على مناهج التعليم العربي منذ الصفوف الابتدائية وحتى الثانوية. بدورها، تعمل هذه المناهج على تعزيز فكرة المواطنة في إسرائيل، ودمج العرب في المنظومة الإسرائيلية الصهيونية، وتطويرهم وصناعة وعيهم داخلها.

ويشكل كتاب المدينيات الإسرائيلي نموذجاً لسياسات صهر الوعي وتطويره. ويخاطب هذا الكتاب، الطلاب الفلسطيني في مقدمته كالتالي:

”ستطلعون ضمن مادة تعليم المدينيات على الأوجه المختلفة والمركبة لدولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية. إن مواجهة هذا التنوع والتركيبة ستمهد الطريق أمامكم نحو المواطنة الصالحة والانخراط المتعقل في الحياة العامة في الدولة. وهذا يعني أن ترغبوا في تأدية واجباتكم، وأن تعرفوا كيف تصرون على نيل حقوقكم، من هنا ستوثق الصلات بينكم وبين الدولة، إن هذا التعرف على المجتمع الإسرائيلي المتنوع والمشوق، والمتاح لكم من خلال التعليم سيثير لديكم دافعاً للمشاركة في القضايا العامة بوجه عام، وفي قضايا المجتمع القريب الذي تعيشون فيه بوجه خاص، إضافة إلى الاستعداد للمشاركة في العملية السياسية في الدولة، وذلك من خلال الاعتراف بقيم الدولة، واحترام كافة الأفراد والمجموعات التي تعتبر جزءاً من المجتمع الإسرائيلي“.

وتعتبر هذه المقدمة من أبرز ما يتعرض له الفلسطينيون في الداخل من سياسات الأسرلة، ولا تقتصر هذه السياسات ضمن السياق التعليمي على كتاب المدينيات أو جيل محدد، وإنما تتغلغل من باقي مساقات كاللغة العربية ولمختلف الأجيال.

بالإضافة إلى ذلك، تزداد ظاهرة المدارس المختلطة بين العرب واليهود بهدف تعزيز التعايش الوهمي، الذي يتغنى به الاحتلال ويستغله أمام شاشات العالم، كما ويتم في غالبية الأحيان استخدام أسلوب التهيب كإجبار العاملين في المدارس الخاضعة لمسؤولية المعارف الإسرائيلية بتطبيق قواعد يضعها الاحتلال، وفصل كل من يخالفها.

وعلى الصعيد الثقافي، تشهد اللغة العربية ورموز الهوية الفلسطينية هجوماً كبيراً، وخصوصاً بعد سن قانون القومية. ويعتبر هذا القانون بأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية الوحيدة، مما يعزز من مكانتها ويعطي الشرعية للاحتلال بتهميش اللغة العربية، والخط من قيمتها في عدة حالات مثل تغيير أسماء القرى الفلسطينية لأسماء عبرية، منع العمال في بعض أماكن العمل من التحدث باللغة العربية.

بجانب ذلك، تعمل إسرائيل وبشكل ممنهج على السطو على التراث الفلسطيني وسرقته، مثل سرقة المأكولات والأزياء والعروض الشعبية. وعليه، تعمل ترويج الثقافة الفلسطينية باعتبارها من مظاهر هويتهم، حيث أعلنت مثلاً بأن طبق الحمص

يُعتبر طبق إسرائيلي أساسي في الثقافة الإسرائيلية ومطبخها. كما قامت بالاستيلاء على الكوفية الفلسطينية في عدة مناسبات، واستخدامها في صناعة الأزياء الإسرائيلية، واستخدمت العروض الشعبية كالدبكة والزجل في بعض مناسباتها.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن المعركة ليست معركة على طبق من طعام، أو رقصة شعبية أو عرض أزياء، ولكنها معركة أوسع وأعمق بكثير. وهذا ما يُعبّر عنه السلوك الإسرائيلي، والذي يهدف في باطنه بترسيخ جذوره على حساب الشعب الفلسطيني، وتراثه ومحاولة الفلسطينيين في إسرائيل بواسطة هذه الوسائل.

فعلى سبيل المثال، قام المتحدث الرسمي باسم جيش الاحتلال، أفيخاي أدري، في شهر رمضان الماضي بتهنئته للمسلمين، جامعاً أطباق المشرق العربي على طاولة واحدة، ومُعتبراً الفلافل طبق إسرائيلي. ويقفز، أدري، إلى نتيجة مفادها: "كما اجتمعت الأطباق نستطيع أن نجتمع نحن." ويختم بدعاء (اللهم اهدنا سبيل السلام).

وفيما يخص الجانب الاجتماعي، تضاعف إسرائيل من جهودها لتطبيق ما يعرف باسم «الخدمة المدنية»، على الشباب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، والذين يرونه مخططاً يمهّد لإلحاقهم بالخدمة العسكرية في جيش الاحتلال.

وتعرّف الخدمة المدنية على أنها "نظام مدني حكومي يخدم في اطاره الشبان والشابات، ومقيمين دائمين في دولة اسرائيل من كل الشرائح السكانية على الاقل لمدة سنة في نشاطات جماهيرية - مدنية ما يعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام والاوساط الضعيفة بشكل خاص. عن طريق هذا النشاط التطوعي، تتعزز علاقة وانتماء المواطن الشاب للمجتمع والدولة، وستتطور امكانياته المهنية وجاهزيته للعمل مستقبلاً، وتتعزيز شخصيته ومهاراته القيادية"

وتبدو أهداف الخدمة المدنية، للوهلة الأولى، مثالية لأي مجتمع، وتتوافق مع مبدأ ان الخدمة المدنية الوطنية هي البديل الاخلاقي للحرب. فبدل أن يستغل قادة الدولة طاقات ومحفزات الشباب في ساحة الحرب، تُشكل الخدمة المدنية بديلاً لائقاً وأكثر أخلاقية لخدمة المجتمع.

من جهة أخرى، فإن فكرة الخدمة المدنية قد جاءت كحل لمشكلة عدم انسجام الشعب الفلسطيني مع الإسرائيليين داخل الدولة، كما أن أسلوب طرح هذه الخدمة، والتي تستغل الاحتياجات والشغرات في المجتمع الفلسطيني في الداخل، لترغيب الشباب الفلسطيني وجذبهم، يكرس هيمنة الإسرائيليين.

إن محاولات استقطاب الفلسطينيين في الداخل من خلال مغريات تتمثل في، الإغفاء من الضريبة، والمنح التعليمية، تهدف بشكل أساسي إلى تقوية المجال العسكري، عن طريق إدخال العرب في قوائم جيش الاحتياط.

وعليه ومن أجل مواجهة النظام الاستعماري الإسرائيلي، والذي يهدف إلى تطويع الفلسطينيين ودمجهم في المنظومة الاستعمارية، يجب على الفلسطينيين تطوير برنامج وطني يجمعهم، ويعزز من هويتهم وثقافتهم.

القوة الإسرائيلية الناعمة تجاه الفلسطينيين

بقلم: غزل وفيق الناطور*



مصدر الصورة: arab48.com

لم تعد القوة الصلبة طريقة اسرائيل الوحيدة لفرض السيطرة على الشعب الفلسطيني والتأثير في الرأي العام الدولي، فقد صاغت اسرائيل نمطاً مغايراً لتطبيق قوتها حين مزجت فيه بين «الجدب والاقناع» من جهة، والقوة الصلبة من جهة أخرى. ويظهر ذلك بشكل واضح في منح التسهيلات للفلسطينيين حيناً وفرض العقوبات عليهم حيناً آخر.

وبهذا المعنى، فإن المزج بين وسائل الجذب والاقناع والقوة الصلبة يتجلى في «سياسة الترهيب والترغيب أو «العصا والجزرة»، وهو ما يعكس النموذج الإسرائيلي الساعي لفرض وتكريس منظومة سيطرته الاستعمارية على الشعب الفلسطيني وأرضه، وصياغة المجتمع الفلسطيني الذي يقبل ويخضع لهذه المنظومة.

استخدمت اسرائيل أساليب عديدة لإدامة السيطرة الكاملة على الفلسطينيين، من ضمنها محاولة فرض المنهاج الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، بهدف أسرلة الفلسطيني وتشويه وعيه، ومحاولة مسح الذاكرة الفلسطينية والعبث بالتاريخ. لقد أسقطت اسرائيل، اسم فلسطين والمواد التي تتحدث عن اسرائيل كقوة احتلال من المناهج، وتعمل على تقديم اسرائيل كدولة ديمقراطية ذات قيم اخلاقية وانسانية عليا.

وفي هذا السياق، باشرت اسرائيل في عام ٢٠١٣ بفرض منهاجها التعليمي في خمس مدارس فلسطينية في مدينة القدس، وهو منهاج يعكس رؤية اليمين الصهيوني للفلسطينيين. يتضمن الكتاب نصوصاً تؤكد على أحقية اليهود في «ارض اسرائيل»، وبأن لجوء الفلسطينيين عام ١٩٤٨



مصدر الصورة: aliqtisadi.ps

كان بسبب الدول العربية، ونزع صفة السكان الاصليين عن الفلسطينيين. كما تضمنت التغييرات إضافة مواد جديدة تتحدث عن «التعايش»، ومواضيع أخرى تتحدث عن إجراءات دولة الاحتلال، في محاولة لإظهار أنها «ديمقراطية»، فضلا عن وضع الأسماء العبرية على المدن الفلسطينية.

في السياق ذاته، سعت حكومة بنيامين نتنياهو الى تنفيذ الخطة التي طرحها وزير التربية والتعليم، وزعيم حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، والقائمة على توسيع فرض المناهج الإسرائيلية على كافة مدارس القدس المحتلة، عن طريق إغرائها بحوافز مادية كتمويل زيادة حصص التدريس، توسيع برامج التعليم، وتحسين البنية التحتية للمدارس، شريطة تدريب المنهاج الاسرائيلي. ويشكل هذا نموذجا لمفهوم الدمج بين القوتين، إذ استخدمت اسرئيل إلى جانب الضغوط، وسائل «دبلوماسية» كتقديم الاغراءات لتمير هذه الخطة بموافقة المدارس.

ومن النماذج الأكثر وضوحاً التي استخدمتها اسرئيل، كتعبير عن المزج بين «الترغيب والترهيب» أو «العصا والجزرة» في آن واحد، خطة وزير «الدفاع» الاسرائيلي، أفيغدور لبيرمان، تجاه الفلسطينيين. فقد سعى لتطبيق سياسة العصا تجاه المدن والقرى التي انطلقت منها محاولات للمقاومة، وفرض عقوبات جماعية عليها، مثل بلدة جبل المكبر التي فرضت عليها اسرئيل جملة من العقوبات الجماعية عقب قيام احد شبان البلدة بعملية في القدس في كانون ثاني ٢٠١٧.

بدورها، عادة ما تتمثل هذه العقوبات بالعزل والاعلاق والتضييق على السكان، ووضع الحواجز والتنكيل بالمواطنين، ناهيك عن حملات التفتيش المكثفة لبيوت أهالي تلك المناطق. أما المناطق الهادئة نسبيا، فيتم تطبيق سياسة «الجزرة» على سكانها، من خلال منحهم التصاريح لزيارة الداخل المحتل، وإزالة أو تخفيف نقاط التفتيش وغيرها من «المكافئات والامتيازات». وبذلك، تحوي خطة لبيرمان خليطاً من القوة الصلبة والناعمة، لإيصال رسالة الى الشعب الفلسطيني مفادها

«امشي منيح بنكون مناح معك»!

وعلى صعيد تشويه صورة الفلسطينيين في الخارج، استخدمت اسرئيل ادواتها الاعلامية لنشر مواد دعائية موجهة للعرب والغرب لتشويه صورة الفلسطيني وشيطنته من جهة، ومحاولة إضفاء طابع إنساني وأخلاقي مزيف ومضلل على ممارساتها من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، نشرت اسرئيل فيديو بعنوان: المجتمع الاسرائيلي، تضمن تهنئة بحلول شهر رمضان باللغات العربية والفرنسية والانجليزية. بالاضافة إلى شريط مصور آخر للناطق الإعلامي باسم الجيش الاسرائيلي، افخاي أدرعي، يهنئ من خلاله الشعب الفلسطيني والعالمين العربي والاسلامي بمناسبة حلول شهر رمضان.

هنا في هذا الخطاب، تظهر صورة زائفة للجندي الإسرائيلي المحب للسلام والتسامح والإخاء. الأخطر من ذلك هو أطروحة «الدمج» والترويج لمقولات مثل «نعيش سويا عربا واسرائيليين بسلام في دولة اسرائيل»؛ إذ تعكس هذه الجملة تحديدا محاولة للتأثير على قنوات الآخر، وبخاصة في الغرب، عبر تقديم اسرائيل باعتبارها «دولة ديمقراطية» متقلبة للأخر ومحبة للسلام، لاسيما في ضوء تباهي اسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في شرق أوسط يعج بالصراعات العرقية والطائفية والمذهبية.

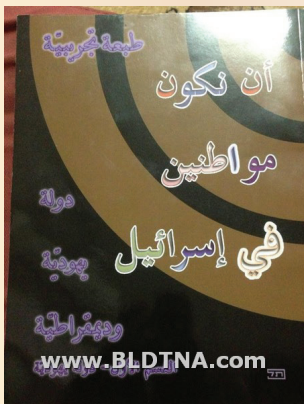
ولتحقيق الغرض ذاته، تم استخدام أدوات أخرى للتأثير على المتلقي الغربي. فقد تم توظيف مقاطع الفيديو المصورة لعمليات الطعن والدس، وخاصة منذ اندلاع هبة تشرين أول/أكتوبر ٢٠١٥ لتشويه صورة النضال الفلسطيني، عبر محاولة إظهار التماهي بين صورة المناضل تحت الاحتلال وصورة الإرهابي الذين يضرب في أنحاء متفرقة في الغرب باستخدام وسائل كالطعن والدس، أي وسم النضال الفلسطيني بالارهاب.

بات المزج بين القوتين متطلبا أساسيا ضمن سياسات كل دولة، فلم يعد استخدام الجيش والقوة عموماً هو الحل الأمثل لضبط المجتمع وضمان استقرار السلطة، بل أصبحت الثقافة ووسائل الإعلام من الوسائل الأكثر فاعلية للتأثير على الآخر؛ وهو ما تدركه اسرائيل في سياق ضمان استمرار سيطرتها الاستعمارية. فوقع الاحتلال الفكري والثقافي لا يقل عن وقع احتلال الأرض، وهو ما طبقته اسرائيل كأحد مكونات سياساتها تجاه الفلسطينيين.

وقد كان المزج بين «الاحتلالين» الثقافي والعسكري واضحا في الأمثلة الثلاثة المذكورة أعلاه. فالأول يظهر محاولات اسرائيل صهر الوعي الفلسطيني من خلال محاولات فرض المناهج الاسرائيلية في القدس المحتلة، في حين يوضح الثاني بعضا من أساليب فرض منظومات السيطرة على السكان تحديدا، أما المثال الثالث فيظهر أهمية توظيف الإعلام الاسرائيلي ووسائل التواصل الاجتماعي في لعب دور مهم ليس فقط في تبرير انتهاكات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، بل وفي تقديم صورة زائفة عن اسرائيل بالتزامن مع المحاولات المكثفة لتشويه صورة الكفاح اليومي للفلسطيني وتضحياته في سبيل القضية الأكثر عدالة في هذا العصر.

صهر الوعي في الداخل الفلسطيني

بقلم: ياسمين عوض*



المفهرس:

1	وثيقة الإسفلال
3	الفكرة القومية
4	تبررات لقيام دولة القومية
5	المعزرات اليهودية لدولة إسرائيل
6	دولة إسرائيل، دولة الشعب اليهودي
8	معزرات الأقليات القومية في دولة إسرائيل

ملاحظة هامة

نود أن نلفت انتباهكم أنه تم حذف فصلين من هذا الكتاب، (تفصيل الثاني والعمل السابع)

www.BLDTNA.com

مصدر الصورة: bldtna.com

يُعتبر مصطلح "صهر الوعي" أو "كي الوعي" أحد المصطلحات الشائعة، لوصف عملية الأسرلة الممنهجة التي تتبعها إسرائيل تجاه الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. وتظهر تجليات هذه العملية في مجموعة من الممارسات الاسرائيلية، والتي تتمثل في القوانين العنصرية التي تسعى من خلالها إسرائيل إلى تكريس يهودية الدولة، وقمع الصمود والمقاومة الفلسطيني.

وتهدف إسرائيل من سياساتها الممنهجة، إلى تهجير الفلسطينيين والسيطرة على أكبر مساحة من أراضيهم. بالإضافة إلى مساعيها في صناعة الفلسطيني الذي يقبل التعايش مع المنظومة الاستعمارية، وذلك من خلال المؤثرات النفسية والظروف القهرية، التي تلعب الدور الرئيس في تأزيم الشخصية الاجتماعية والثقافية والسياسية لشعب ما.

وقد كان الاسير الفلسطيني، وليد دقة، من أوائل الذين استخدموا هذ المصطلح في كتابه "صهر الوعي"، لوصف عملية إعادة الانتاج التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني سواء في المعتقلات الاسرائيلية، أو داخل الأرض المحتلة ١٩٤٨، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من اختلاف الوسائل والاساليب التي تنفذها إسرائيل ضد الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجده، إلا أنها تهدف في نهاية المطاف إلى أسرلتهم، وإعادة انتاجهم بطريقة تلائم المنظومة الاستعمارية وتخرط فيها.

ولا تهدف سياسة صهر الوعي إلى إعادة انتاج الجماعات في السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع الفلسطيني، وإنما أيضاً لخلق مجموعات فلسطينية مختلفة ومتمايزة فيما بينها. إن هذه السياسة من شأنها تجزئة الشعب الفلسطيني،

وتمزيق النسيج الاجتماعي وتغيير القيم، وتكريس حالة الاغتراب التي يعيش بها الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يطمس الهوية الفلسطينية.

ويعتبر المنهج التعليمي التي تفرضها اسرائيل على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، إحدى الأدوات التي تستخدمها لصناعة الفلسطيني «الصالح». ويؤكد هنا باحث علم الاجتماع "بيير بورديو" على دور المؤسسة التعليمية في إعادة انتاج المنظومة المعرفية، ودورها في تنظيم وصياغة الأجيال الصاعدة. بكلمات أخرى، جاء النظام التعليمي ليخدم طبقة على حساب أخرى، وبما يضمن استمرارية وتفوق الطبقة المهيمنة. وعليه، تسعى المنظومة الاسرائيلية إلى خلق الانسان الفلسطيني الخاضع ومغيب الهوية، الذي يتساقق ويتماهى مع افكار المشروع الصهيوني وتطوره. ولا تكمن أهداف المؤسسة الصهيونية في تحويلهم إلى مواطنين اسرائيليين، وإنما تحويلهم الى مجموعات مختلفة ومشوهة العادات والقيم واللغة والثقافة.

وعلى الصعيد المعرفي، لم ينفك الاحتلال ومنذ اوائل نشأة كيانه عن تزييف الحقائق، التي تعبر عن الارتباط المعنوي والمادي للفلسطينيين بأرضهم وتاريخهم في المناطق التي سيطر عليها. وفي سبيل تحقيق ذلك، وظف ماكيناته المجتمعية كافة، وتدخل في النظام التعليمي وحرفه لصالح مرامه، حيث عمل خلال سنوات على شطب وإزالة كل ما هو دال في جوهره على الوجود الفلسطيني.

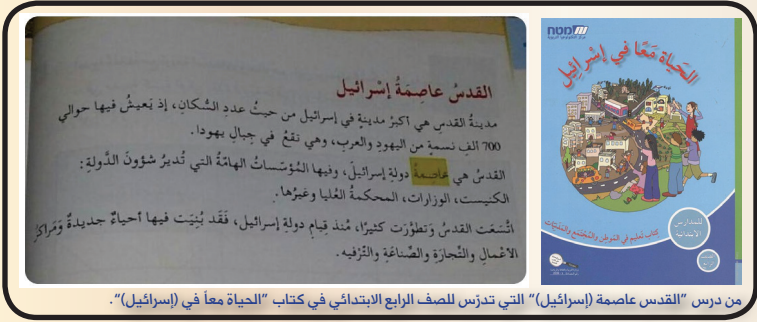
وقد طرأت العديد من التغييرات الجوهرية في المنهج التعليمي الموجه للفلسطينيين في المؤسسات التعليمية والتربوية داخل الخط الأخضر. في المقابل، ارتبط المنهج بتعزيز المفاهيم الدينية القومية اليهودية كهوية أساسية لدولة الاحتلال، والاستمرار تحريف الرواية الفلسطينية عن احتلال فلسطين، وسردها وكأنها معركة استقلال وطني. إن النظام التعليمي المفروض على الفلسطينيين في الداخل، يعكس النظام السياسي للدولة على انها دولة عنصرية. لقد اصبحت المناهج في الداخل وسلة لتطويع وتدجين الفلسطينيين، ولا تعالج القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بهم.

كما أن المنهج المفروض على الفلسطينيين في الداخل، قد عزز تجزئة الفلسطينيين، وتسبب بحالة من الانفصام والانفصال عن التاريخ في محاولة لإعادة دمجهم واستيعابهم في المجتمع الاسرائيلي.

في المقابل، لم تنطفئ روح المقاومة الفلسطينية للإحتلال في يوم من الايام، وتدرك اسرائيل انه وبالرغم من الجهود التي بذلتها لحرف بوصلة النضال الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر بشكل عام، وفي الداخل المحتل بشكل خاص، إلا أن الفلسطينيين يستمرون في مواجهة هذه السياسات. فبالرغم من المحاولات الاسرائيلية لمنع الفلسطينيين احياء ذكرى يوم الارض، واحياء ذكرى النكبة واستخدام العنف المفرط الذي اعتمده الاحتلال في مواجهة المقاومة الفلسطينية، يستمر الفلسطينيون وبكل اصرار في الحفاظ على هويتهم.

سياسات الأسرلة في المدارس العربية داخل الخط الأخضر

بقلم: سجي خلايلة*



من درس "القدس عاصمة (إسرائيل)" التي تدرّس للصف الرابع الابتدائي في كتاب "الحياة معاً في (إسرائيل)".

بعد أحداث النكبة عام ١٩٤٨، فرضت إسرائيل على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر حكماً عسكرياً تضمّن حظراً للتجوال، وفرض تصاريح للتنقل بين القرى والمناطق المجاورة. كما وقامت بتقسيم الأرض المحتلة إلى ثلاثة مناطق رئيسية: منطقة الشمال، ومنطقة المركز، ومنطقة الجنوب. ومن أجل احكام السيطرة على الفلسطينيين وأراضيهم، عينت حاكماً عسكرياً على كل منطقة ومنحته صلاحيات واسعة، والعمل على رصد ومنع أي حركة فردية أو جماعية مقاومة له.

كما عمل الحكم العسكري على منع تشكّل رؤى سياسية ووطنية جامعة للفلسطينيين، من خلال تكريس التجزئة السياسية والجغرافية التي فرضتها النكبة على الشعب الفلسطيني، بما يشمل هؤلاء الذين بقوا داخل الضفة الغربية وقطاع غزة أو في الشتات، الأمر الذي زاد من صعوبة إقامة مؤسسات وطنية جامعة للفلسطينيين في الداخل، وأدى الى تكريس سطوة المؤسسات الصهيونية في الداخل المحتل، لا سيما من خلال مؤسسات قطاع التربية والتعليم.

وفي محاولة سبقت تجربة إسرائيل مع روابط القرى التي انشأتها في الضفة الغربية، بهدف خلق تشكيلات اجتماعية وسياسية موالية لها؛ عين الحاكم العسكري الاسرائيلي عدد من «المخاتير» وشيوخ القرى للعب دور الوسيط بين قيادة الاحتلال والفلسطينيين في الداخل. وقد تم منحهم جملة من الصلاحيات التي تمس الحياة اليومية لسكان القرى والمدن الفلسطينية في الداخل، بما يشمل معاملات الزواج، واستصدار تصاريح التنقل وغيرها من القضايا.

بذلك، أصبح هناك تشكيلات اجتماعية من الفلسطينيين أنفسهم، تعاون الحاكم العسكري الاسرائيلي في تنفيذ أهدافه وتجزئة الفلسطينيين، وتغيير وعيهم. هنا، تجدر الإشارة الى انه أصبح لتلك «الخب»، ذات النفوذ والسلطة والامتيازات المستمدة من الاحتلال، مصالح حقيقية مرتبطة باستمرار وجوده، أي الاحتلال، والتي يمكن

ملاحظة افرزاتها في المدن والقرى العربية في الداخل حتى يومنا هذا؛ الامر الذي شكل عقبة اخرى في طريق تبلور اي حركة وطنية في تلك المناطق.

وفي إطار المساعي الاسرائيلية لصهر وعي الفلسطينيين وإعادة تشكيله بالطريقة التي تناسب الاستعمار، اقامت اسرائيل عدد من المدارس التي خضعت إما لسيطرة اسرائيلية مباشرة او غير مباشرة من خلال وكلاء اسرائيل.

وفي ظل عقود طويلة من سياسات التجهيل والتهميش التي خضع لها الفلسطيني، إبان حالات الاستعمار التي تعاقبت على فلسطين، لا سيما بريطانيا والدولة العثمانية، والتي افتقرت خلالها غالبية القرى والمدن العربية الى المؤسسات التعليمية والتربوية، شكّلت المدارس التي بنتها اسرائيل كمؤسسات لتشكيل وعي الفلسطيني «الجديد»، اولى المؤسسات التعليمية في غالبية قرى ومدن الداخل المحتل.

وإلى جانب خضوع المؤسسات التعليمية الناشئة في الداخل المحتل لرقابة الشبابك (جهاز الامن الداخلي الاسرائيلي) التامة، كان «للمخاتير» وشيوخ القبائل دورا كبيرا في التعيينات واجراءات التوظيف وغيرها من القضايا التي ارتبطت بالتعليم؛ الامر الذي ادى الى خلق جيل حتى من المعلمين انفسهم، ترتبط مصالحه بوجود المخاتير والزعماء القبليين، الذين الى جانب ولائهم للإحتلال، يتبنون افكارا قبلية رجعية تضيء شرعية على وجود الاحتلال مقابل ضمان بقائهم كزعماء في تلك القرى.

إن التعليم الذي يتلقاه الطالب له دور أساسي في بناء الوعي الجمعي والذاكرة الجماعية، وعن طريقه أيضا تستطيع القوى المسيطرة إعادة بناء وعي جديد مشوه ومغترب عن الماضي لفئة، أو أفراد معينين داخل المجتمع، والعمل على طمس الذاكرة الجماعية لهذه الفئة. هذا التشويه الممنهج لوعي الطلاب لم يكن ليتم لولا المناهج الدراسية التي غيّبت الرواية الفلسطينية، وعملت بشكل مستمر حتى اليوم على تقويض انتماء الفلسطيني في الداخل لشعبه وتغريبه عن تاريخه وأرضه.

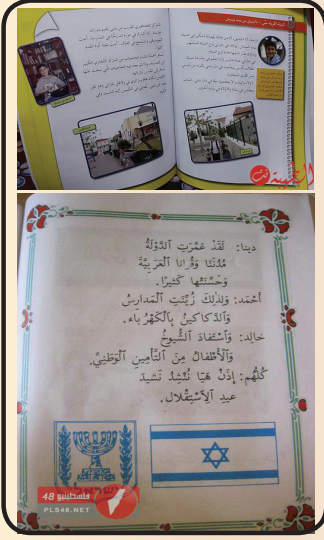
ويبرز ذلك بشكل واضح في المواضيع التي تناقشها مناهج المدينيات والجغرافيا، والتي بدورها تحدد للطالب الحدود التي رسمتها دولة الاحتلال، دون أي امتداد ثقافي أو جغرافي أو حتى ذكر للفلسطينيين الذين يتواجدون خارج الخط الأخضر.

كما وأنها ترسم له موقعه في الحيز الذي هو فيه، إذ أنه مجرد مواطن عربي في الدولة التي وعد الله بها اليهود، وهي ديباجة يكررها الطالب على مدار سنوات ويحتاج دراستها حتى يمتحن ويتخرج، دون أي نقاش أو جدال أو حتى ذكر لما هو مغاير لهذا الرواية التي لا تشمل أي رمز أو كلمة تدل عليه أو على تاريخه، سوى المصطلح الفضفاض لكونه عربيا، والتي بها يحاول المستعمر إبعاد أو فصل العربي عنه، إذ أنه ليس فقط مواطن بل مواطن عربي والدولة لم تخلق له، وإعطاءه مكانة دونية، وفي ذات الوقت يفصله عن تاريخه الذي يربطه بأرض فلسطين.

وفي مواضيع تدريسية أخرى مثل كتب اللغة الإنجليزية، تجد ان جميع أسماء الشخصيات والأماكن هي أسماء عربية يهودية، والنصوص بها دلالات للآخر دون ذكر من هو هذا الآخر، مع التشديد على أفكار استعلائية مسبقة عنمن هو ليس غربيا يهوديا،

على أنه أقل معرفة وأقل مكانة من اليهودي، وبالتالي تذويت internalization لإحساس الاغتراب والدونية عند الطالب الفلسطيني.

إن المنظومة التربوية لا تعمل على تغريب الطالب عن مجتمعه وأرضه فحسب، بل على إعادة إنتاج قيم أيديولوجية تبعد الطالب عن استيعاب الواقع الاستعماري الذي يعيش به. ويأتي ذلك بالتزامن مع دأب اسرئيل المستمر على إشغال العرب (فلسطينيو الداخل) بقوت يومهم، الأمر الذي سيسفغهم عن رفاهيتهم العامة أو عن التفكير بالتعليم الوطني، وفقا لما جاء في وثيقة «كينغ» من ستينيات القرن الماضي، والتي نشرت في الصحف الإسرائيلية لاحقًا.



وإذا ما نظرنا إلى سلم أولويات الإنسان المتمثل في قضاء حاجاته الأولية من طعام ومسكن وملبس، والذي بدوره يتزامن مع سياسة تجهيل ممنهجة تهدف إلى إخفاء الرواية الفلسطينية. وعليه، لم يعد هناك ما يدفع فلسطينيي الداخل للتفكير بالاحتلال كأمر سيء، بل تم فهمه على أنه أمر طبيعي، أو كجزء من السياق الطبيعي.

في المقابل، شهد الفلسطينيون في الداخل العديد من الأحداث التي خلقت تغييراً جزئياً عندهم، وشكلت أولى أشكال المقاومة بعد النكبة. ولعل يوم الأرض عام ١٩٧٦، كان أبرز هذه الأحداث. وقد شهدت المدارس في الأيام التي سبقت يوم الأرض، احتفالات بما يسمى «عيد استقلال اسرئيل»، حيث يلبس الناس الملابس البيضاء والزرقاء، ويحمل الأطفال أعلام اسرئيل ويغنون في ساحة المدرسة «بعيد استقلال بلادي غرّد الطير الشادي، عمّت الفرحة البلدان بين النهر والوادي»، لكن بعد يوم الأرض الذي ارتقى فيه شهداء على يد القوات الإسرائيلية، عادت وبشكل طبيعي صورة المستعمر المحتل إلى شكلها الحقيقي، مضطهد ومنضهد.

لقد أعادت أحداث يوم الارض تعريف من نحن ومن هم، وأننا لسنا منهم، وأنهم مستعدون للقتل بدم بارد للاستيلاء على الأرض التي كانت مصدر الرزق الوحيد تقريبا للفلسطيني في ذلك الوقت. شكلت هذه الأحداث صدمة قوية في القرى والبلدات الفلسطينية، لتلغى أعياد الاستقلال وتعريف اسرئيل وأذرعها كعدو مجددا. لكن لم يكن ليوم الأرض تأثير حقيقي على السياسات الكبرى للدولة ومنها وزارة المعارف الاسرائيلية، خصوصا مع انعدام أي جهات تعليمية أو تربوية جادة ووقية شاملة لكل الفلسطينيين في الداخل، أو لها امتداد مع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم. إذ ما زال الاعتماد في الداخل الفلسطيني بشكل تام على المؤسسات التربوية الإسرائيلية التي لم تتوقف عن سهر وإعادة تشكيل وعي الفلسطيني بالطريقة التي تجعله خاضعا وغير منتميا ومنفصلا عن قضايا شعبه.

التربية التحررية والعودة في المناهج الفلسطينية

بقلم: ياسمين أبوشخيدم*

منذ بداية قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، لم يعتمد الفلسطينيون في حمل روايتهم عن النكبة والحياة قبل وما بعد تطهير عصابات المشروع الصهيوني، لم يعتمدوا على مؤسسة تعليمية رسمية أو غيرها، بل كانت العائلة هي الناقل الأساسي لها، والمغذّي الأول للوعي بأهمية التمسك بحق العودة كحق للأبناء والأحفاد كما هو حق للأباء أو الجيل الأول الذي تهجر ولجأ.



مصدر الصورة: imemc.org

خُيل لدى كثير من الفلسطينيين أنه بعد إنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية ووزارتها المختلفة، بأنهم سيحظون أخيراً بسلطة على ما سيتم تعليمه في المناهج للأجيال القادمة، وستكون أخيراً برؤية فلسطينية، إلا أن بعد ٢٥ عاماً نستطيع أن نقول بلا خجل أنّ المناهج الفلسطينية التي اعتمدها وزارة التربية والتعليم كغيرها من مؤسسات السلطة الرسمية، لم تكن سوى أداة لإعادة انتاج ترسيخ ايديولوجية منهزمة مُغَيّبة عن واقعها السياسي.

إن اهتمام المنهاج الفلسطيني في القضايا الأساسية والتي صدف أيضاً أن كانت هي قضايا الحل النهائي في اتفاقيات أوسلو في أوائل التسعينيات، يبدو ضئيلاً ولا يرقى حتى لمستوى توفير المعلومات الأساسية عن كل منها، بما فيها حق العودة وأبعاده السياسية والقانونية وغيرها.

المهزومة من جراء تلك الاتفاقيات، فكل القضايا المصيرية التي تشكل لب الصراع مع الاستعمار الإحلالي الصهيوني قد تم تهميشها والحياد عنها بعمل من مؤسسات السلطة الفلسطينية، كل حسب امكانياته ومجاله، فكما تنبذ السلطة مسيرات العودة في غزة، وتقمع أجهزتها الأمنية لأعمال «الإرهاب» أتجاه الجيش الإسرائيلي، تقوم بتغيب الوعي الفلسطيني الناشئ عن قضايا واقعهم السياسي.

يمكن اعتبار أن ما يتمخض عن أي عملية سياسية تحمل ايديولوجية ما لن يأتي إلا محاكياً ومنسجماً مع تلك الأيديولوجية، والمتمثلة اليوم داخل جهاز السلطة بمؤسساتها المختلفة، والتي تحملها طبقة اجتماعية تستفيد من مكانتها وواقعها السياسي والتي أفرزتها تلك المرحلة، فالترويج لسياسية الخضوع للوضع القائم، وبذل الجهود لتفكيك وعي الفلسطيني وإعادة توجيهه نحو قضايا لها علاقة بمفاهيم سائدة في مجتمعات تنعم بالاستقلال ولا تتشارك مع الفلسطيني بنفس الهموم.

يعتقد بولو فريري أنه لا وجود لنظام تعليمي محايد، فهو إما أداة للقهر أو مُحفّز للتحرير (عمّار، ٢٠١٣)، وفي هذا السياق تحديداً، يعتبر منهج الفلسطيني أداة مهمة من أدوات فرض ثقافة الانهزام والقهر، فبنيته لم تتشكل وفقاً لرؤية وحاجة الشعب الفلسطيني التحريرية. يمكن اعتبار منهج السلطة الفلسطينية أداة مهمة من أدوات فرض ثقافة الانهزام والقهر، فهو قاصر على تشكيل وعي الأجيال بأبعاد قضاياها وواقعها، وذلك لأنّ بنيته بالأساس لم تتشكل من الفلسطينيين أنفسهم وبناءً على احتياجاتهم وقضاياهم التحريرية، ولن تتشكل ما دام القرار الفلسطيني غير مستقل وكون النخبة الفلسطينية السياسية المتواطئة لنشر فكر الانهزام مستفيدة من وضع الخمود في الشارع الفلسطيني.

لذلك تفتقد مناهج السلطة الفلسطينية، وهي المُعتمَدة في مناطق تواجد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ما يمكن اعتباره تعليماً تحزيباً لشعب خاضع تحت حكم الاستعمار، فهي وإن تطرقت لقضية ما، تبتعد عن توجيه التهم للصهيوني عن طريق إعطاء الأفعال صيغة المبني للمجهول، أو عن طريق عدم ذكر قضية ما بالأساس، وكأنّ معاناة الفلسطيني اليوم قد زالت وانتهت وأصبحت من التراث السياسي، في الوقت الذي تعتبر فيه القضية الفلسطينية في أمس الحاجة إلى جيل واعٍ متمسك في حقوقه الأساسية، متحفز نحو الممارسة التحريرية لتحصيلهم، لكن كيف سيقوم الفلسطيني من التمرد والمطالبة بالتححرر إن كان يتم محاولة منهجة عملية تجهيله سنة بعد سنة في الاثنتي عشرة سنة داخل نظام لا يعبر عن طموحاته؟

إنّ النظام التعليمي في فلسطين ككل يحتاج لإعادة قبوله في بنيته المتأصلة على افرزات اوسلو، فالمناهج والأساليب المستخدمة فيه ككل هدفها أن تسهّل تطويع الأجيال بما يخدم النظام المهيمن الذي يريد أن يحافظ على الأوضاع الراهنة مستقرة لكون وجوده مرتبط بصورة أساسية باستقرار الأوضاع في الشارع، ففي المدرسة نتعلم كيف أننا لا نعرف ولا نفكر ولا نختر، على عكس المعلّم الذي يُعتبر مصدراً وحيداً للمعلومة التي لا يمكن أن تكون لها غير الأبعاد التي تحدث عنها، والمنهاج الذي يأتي جاهزاً دون امكانية تغييره أو المشاركة في اختيار محتواه.

لا يتعلم الفلسطينيون في مدارسهم عن القضية الفلسطينية كما يجب، لا يتم وصف الإستعمار الإحلالي الذي يهدد وجودهم وكرامتهم كما هو، لا تُسمّى الأشياء بمسمياتها وهذه من أخطر أدوات تغييب الوعي الفلسطيني، وهناك تهميش للمسيرة الوطنية النضالية للفلسطينيين منذ أكثر من مئة عام.

يتعلم الطفل الفلسطيني في أوائل الصفوف عن دولته فلسطين المستقلة وعن عاصمتها القدس وعن مؤسسات الدولة المهمة كالشرطة ودورها المهم في الحفاظ على الأمن والأمان على سبيل المثال، مع أنّه وفي الوقت نفسه، السلطة لا تمثّل وجود دولة مستقلة، ووصفها كذلك مع مؤسساتها كالشرطة ينخر في وعي الأطفال أن كل شيء على ما يرام وما يوجد على أرض الواقع من مشاكل سيتم حلّها تقنياً «بإذن الله».



الكتب الفلسطينية المعتمدة في المدارس مليئة بالأمثلة التي تؤكد ما سبق من أيديولوجية تحاول السلطة فرضها على الواقع، ففي نشاط في مادة التنشئة الوطنية (ج ١) للصف الثالث، يُطلب من الطالب رسم الخط للوصول إلى القدس، وتبدو الطريق إليها خادعة ولا تصف الواقع الذي يفرضه الاستعمار من معيقات وموانع كتقديم طلب تصريح للدخول، أو جدار الضم والتوسع الذي يجب اختراقه للوصول، أو وجود حاجز عسكري ما بين مدينته والقدس، هكذا تقنية في نقل المعلومة تجعل الطفل بعيداً عن

واقعه فيفهم الطفل بأنّ هذا الطريق هو الطريق المعتمد للوصول إلى القدس، فعليه أن يرسم خطأ في داخل الممر الذي قامت السلطة بتحديدده.

أما فيما يخص حق العودة وقضية اللجوء والتهجير، فيمكن التحدث كثيراً عن قلة مرات ذكر كلمة العودة أو اللاجئين أو المهجرين في المناهج، لكن سيتم هنا تفسير لكيفية تناول هذه القضية وهذا الحق في بعض المواقع التي تم ذكرهم فيها، بعض الأمثلة التوضيحية التي يمكن البدء فيها هي في منهج التنشئة الوطنية للصف الرابع حيث تُعرض خارطة فلسطين الانتدابية وبداخلها مرسومة «حدود» الضفة الغربية وقطاع غزة وبعدها يتم توضيح حدود فلسطين من الدول العربية وينتهي الدرس وحتى الكتاب دون شرح ما هي تلك الحدود المرسومة داخل فلسطين ولماذا تشكلت وماذا تعني، كما بالطبع لا يشير الدرس إلى أن كل الخارطة هي فلسطين، فقد تعني الصورة فلسطين بمعنى حدود عام ١٩٦٧ المرسومة كذلك.

كون المنهاج غامضاً وغير معبّر بصراحة عن أكثر ما يمكن اعتباره معلومة أساسية في القضية الفلسطينية يمكن تفسيره بكون هذا المنهاج أداة



تستخدمها ما أفرز عن اسلو من أجل فرض سياسية الأمر الواقع بأن كيان الاستعمار الاسرائيلي موجود على الأرض وتم الاعتراف بحقه في الوجود بأمان دون شروط تمس بجوهر الصراع، لذلك، كل ما أعتمد على بنية أوسلو لن يتجاوزها ولن يفسر الواقع إلا بمفاهيمها ومصطلحاتها .

يمكن أن نقف أيضاً على ما تم ذكره في منهج التربية الوطنية للصف الثامن حيث جُل ما ذكر في الكتاب عن النكبة كان كالتالي: «لقد رفض جميع العرب والشعب الفلسطيني هذا القرار (قرار

التقسيم ١٨١)، وقامت المظاهرات والإضرابات، وعمت العصابات الصهيونية على الذبح والتقتيل في الأهالي المدنيين، وتعد مذبحه دير ياسين بتاريخ ٩/٤/١٩٤٨م صورة واضحة عن ذلك حيث قتلت (٢٥٤) شخصاً من النساء والأطفال والشيوخ. وقد ترتب على هذه المذبحة أن دفعت بالكثيرين من عرب فلسطين إلى ترك ديارهم، محتمين بإخوانهم في المدن الفلسطينية الداخلية، وهنا ظهرت مشكلة أهل فلسطين (قضية اللاجئين) الذين أصبحوا يعيشون في الشتات».

أولاً: يهتئ للقارئ أن قيام العصابات الصهيونية بعمليات الذبح والتقتيل كان رد فعل على رفض العرب والشعب الفلسطيني لقرار التقسيم، وهو ما ينسجم تماماً مع بعض دعاة الصهيونية الذين يبرزون «حرب عام ١٩٤٨» بأن اليهود كانوا يشعرون بالخطر، فقاموا ما قاموا به من أجل الدفاع عن أنفسهم، كما يهتئ أن عمليات التطهير والتهجير القسري من مئات لسكان «عرب فلسطين»، كما أسمتهم، في القرى والمدن كانت غير ممنهجة وقام بها عصابات صهيونية غير رسمية، وفي هذا محاولة أسرلة لوعي الفلسطيني وتبرير لهمجية المستعمر.

ثانياً: جعل سبب الرحيل مرتبطاً فقط بمذبحة دير ياسين هو محاولة تجهيل خطيرة لقضية أساسية وهي قضية اللاجئين، وكأن المذبحة كانت سبباً مفاجئاً غير مبني على تراكمات من ممارسات ممنهجة صهيونية لتطهير الأرض من فلسطينيتها.

ثالثاً: قام الكتاب بوصف تهجير الفلسطينيين ولجوئهم حسب الخطط الصهيونية بترك الديار، مرة أخرى نجد أن مصطلحات المنهاج تحاول سحب البعد السياسي منها، كما أشار أنهم، هم، البعيدون، أصبحوا يعيشون في الشتات. بعيداً عن أنه لم يصف ما الأوضاع المعاشة بالشتات، والأهم بأنهم ممنوعون من العودة برغم إقرار الأمم المتحدة لحقهم في ذلك، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك لم

يذكر أن جزءاً كبيراً منهم منذ تلك الأعوام تعيش في مخيمات اللاجئين الموجودة في محيط الفلسطيني اليوم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الدول العربية المجاورة.

ليس ذلك فقط، بل قام الكتاب بالإشارة إلى قتل (٢٥٤) امرأة وطفل وشيخ من المدنيين، وكأنّ في تلك المرحلة كان هنالك جيشاً فلسطينياً ما ليوصف الضحايا بكونهم مدنيين، وفي حين أعطى الكتاب رقماً عن ضحايا مذبحة دير ياسين، لم يتطرق إلى أنّ عمليات الاعتداءات والقتل والتدمير المباشرة وغير المباشرة أدت إلى تطهير الأرض الفلسطينية وتهجير ولجوء أكثر من " ٨٥٠ ألف فلسطيني " (العيصة، ٢٠١٧)، ومنعهم من العودة هو من شكّل بالتالي قضية اللاجئين.

بعد ذلك يذكر منهج القضايا المعاصرة للفرع الأدبي في جزئه الأول من ضمن دور وسائل الإعلام في القضية الفلسطينية وكيف أن التأكيد على الثوابت الوطنية ومن بينها عودة اللاجئين إلى أراضيهم وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ هو واحدة من الأمور التي يمكن إبرازها في الإعلام لصياغة الرأي العام، فحسب الكتاب، حق العودة يقتصر دوره على إبرازه إعلامياً لخلق رأي عام دولي لم يكثر لأصوات نقيب الفلسطينيين طيلة ٧٠ عاماً مضت، حق العودة في الكتب الدراسية لا يمثّل أهم قضايا الفلسطيني الذي بدونه لا يمكن تفسير الواقع أو التحزّر منه، ولا يحفّز على ممارسة العودة وجعلها أساسية في وعي الفلسطيني.

إذاً، لا جدوى من الاعتماد على المنهاج الفلسطيني الحالي في تشكيل هوية الفلسطيني ووعيه بقضاياها الأساسية التي تشكل الواقع الذي يعيش فيه، فإنّ بقاء العمل بهذا المنهج المهترئة يضمن أن تنتقل أيديولوجيا الانهزام إلى أجيال القضية الفلسطينية باستمرار، فالمدارس توفر جسماً مهماً ووسيط مادي ممتاز لمحاولة تشريب الفلسطينيين بها حتى تصبح راسخة في وعيهم، العمل الآن يجب أن يكون اتّجاه اختراق هذه المؤسسة التعليمية بأدواتها وآليات عملها، وإبراز منهج تعليمي تحرّري يخلق وعي لجيل يمكن المراهنة عليه في إحداث ممارسات تمردية ترفض الواقع السياسي الاستعماري وما يبثه شركائه داخل مدارسنا وفي عقول أجيال فلسطين.

المصادر

- عمار، حامد (٢٠١٣). تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر. الدار المصرية اللبنانية.
- العيصة، جمال (٢٠١٧). دور المنهاج الفلسطيني في ترسيخ حق العودة. الموقع الإلكتروني لمركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، <badil.org>

استمرارية التشريع الإستيطاني: «قانون القومية» الأول عام ١٩٢٥

بقلم: أمير مرشحي*



في ظل التفاعل السياسي والقانوني الذي نشأ تبعاً لقرار "قانون القومية" والجدل الذي نشأ في أعقابه، أصبح من الضروري أن نقوم بتوسيع نطاق البحث التاريخي والتحليلي، فيما يتعلق بالعلاقة بين النظام الصهيوني المفروض علينا من جهة، والممارسات القانونية التي يتم من خلالها طمس هويتنا الفلسطينية وحقوقنا الوطنية من جهة أخرى. في الحقيقة، كتب مؤخراً الكثيرون حول هذا الموضوع لمناقشة الآثار المترتبة على قانون "إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، وذلك لاعتبارات عديدة أبرزها؛ أن هذا القانون يقوم على رفض حقوق الفلسطينيين الجماعية، ويلغي بالتزامن مع صفقة القرن- احتمالية "حل الدولتين". بالإضافة إلى دوره في تدعيم ركائز التمييز العنصري ضد الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ومعاملتهم كمواطني درجة دنيا في الدولة. لقد أصبحت هذه الاعتبارات والركائز، بعد قانون القومية، مضمونة في القضاء والموقف القانوني الإسرائيلي؛ إذ يفرض هذا "القانون الأساسي" على ممارسات الدولة القانونية مبدأً منهجي قانوني وعرقي - قومي، والذي يضع الفصل العنصري والاستيطان ضمن الركائز الأساسية للنظام القانوني الإسرائيلي (مثال على ذلك ورقة موقف عدالة على هذا القانون). في المقابل، لم تناقش هذه الأدبيات البعد التاريخي والاستعماري ومدى ارتباطه بقانون القومية. وعليه، يسعى هذا المقال إلى توسيع نطاق النقاش التاريخي حول الاستعمار الصهيوني، وممارساته التشريعية والدستورية، من خلال العودة إلى بدايات عملية التشريع الصهيوني، وإلى

الاسس الادارية والقانونية التي أرسى الانتداب البريطاني اسسها بهدف استعمار فلسطين في اوائل عام ١٩٢٠.

ففي السنوات التي خضعت خلالها فلسطين للانتداب البريطاني، دأبت بريطانيا على تسهيل تحقيق طموحات المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة "وطن قومي للشعب اليهودي"، وهو ما كان منصوب عليه في وعد بلفور البريطاني الاستيطاني لعام ١٩١٧، وهو الوعد الذي جعل من الفلسطينيين، في سياق فيه كل الشعوب العربية مستعمرة، المجموعة الوحيدة المهتدة بخسارة ارتباطها بأرضها. إن الطبيعة البنيوية لإسرائيل كدولة استعمار استيطاني تقوم على مبدأ الطرد (ولف، ٢٠٠٦). وتظهر هذه البنية الاستعمارية في سياساتها العسكرية، والثقافية، والأمنية والتشريعية، والتي تهدف الى الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي عبر "التدمير والتبديل" (المرجع نفسه). أي تفرغ الارض من سكانها الاصليين وتعبأتها بالمستوطنين. وعليه، يجمع النظام القانوني الإسرائيلي بوجهه الإقرار بالهوية الوطنية الفلسطينية، والحقوق التاريخية الجماعية المتمثلة في حق العودة وحق تقرير المصير، وعلاقة هذا المجتمع بأرضه، مما يجعل هذا النظام القانوني جزءاً طبيعياً من البنية الفوقية الايديولوجية الصهيونية التي بدورها تعكس البنية التحتية الاجتماعية والسياسية للاستعمار الاستيطاني. وجهة النظر هذه مهة جداً لفحص ودراسة واتخاذ المواقف من الممارسات الدستورية لهذه الانظمة. ولكن يتوجب الانتباه الى ان عملية مأسسة الخطاب والممارسات الاستعمارية الاستيطانية في الدستور الاسرائيلي لها جذور قوية في سياسة الدولة الصهيونية، التي تعود الى قبل قيام هذه الدولة في العام ١٩٤٨.

ولتتبع الجذور للخطاب القانوني الكامن في "قانون القومية"، فإنه من الضروري العودة الى وعد بلفور لعام ١٩١٧، والذي نص على منح أرض فلسطين لشعب لا يعيش فيها. لقد تم تضمين وعد بلفور، الذي وعد اليهود بحقوق قومية على ارض فلسطين، وبالكاد يذكر الحقوق المدنية والدينية للسكان الاصليين، (او "غير اليهود" بحسب النص) في الخطاب الايديولوجي للبنية الدستورية لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، بكل ما كان يتعلق بالحقوق الجماعية، وسياسة المواطنة، وملكية الاراضي وسياسة الهجرة وغيرها. وانطلاقاً من هذا الأساس، شكلت عملية التشريع لقضايا الجنسية والقومية في عشرينيات القرن المنصرم، تجسيدا لما نص عليه وعد بلفور، كونها، منحت الاولوية لتجنيس وتوطين اليهود في ارض فلسطين. (بوالسة، ٢٠١٧)

فشكلت مواد صك الانتداب البريطاني التي هي المرجعية الاساسية للبنية التشريعية لنظام الاداري تجسيدا واضحا للمخطط الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. ومن بين تلك المواد تأتي الفقرة (٢) التي نصت على تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية "لتأمين إقامة وطن قومي لليهود"١، فيما ألزمت الفقرة (٧) الإنتداب "بسن قانون للقومية" بما يتوافق مع وعد بلفور. كما نصت الفقرة

١ بالإضافة، ينص البند علا ضرورة تطوير "مؤسسات حكم ذاتي يهودية" (المصدر ذاته). البند ٤، بتخطى ذلك بالاعتراف بـ"وكالة يهودية" كجسد ساسية ممثل، الذي يساهم في احتواء الاجندات الصهيونية في التقييمات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للدولة. (الانتداب البريطاني البند ٤)



مصدر الصورة: Getty Images

وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور في زيارة للقدس عام ١٩٢٥.

"يجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم." (المرجع نفسه) بشكل عام، تم تخصيص حقوق فردية وسياسية مستقلة للفلسطينيين العرب الذين شكلوا نحو ٩٣٪ من السكان في ذلك الوقت (بانكو ٢٠١٢) وبينما تضمن صك الانتداب تسعة فقرات تتعلق بالأثار الموجودة في فلسطين، لم تأت فقرة واحدة على ذكر الشعب الفلسطيني، وإنما تم الإشارة إليه بطرق مختلفة وغير واضحة. فنارة يُشار إليهم "كقسم من السكان"، وتارة "كسكان أصليين"، وومرة أخرى "كشعوب ومجمعات". ووفقاً لما صرحت به كل من بريطانيا العظمى وعصبة الأمم، فبالنسبة لهم "الفلسطينيين هم بالتأكيد ليسوا شعباً". (الخالدي، ٢٠٠٦)

وفي العام ١٩٢٥، تم تقديم مقترح وإقرار "قانون الجنسية" بذات الطريقة والوثيرة التي صيغ وأقر فيها "قانون القومية" لعام ٢٠١٨؛ فلم يكن للسكان الفلسطينيين الاصلايين أي دور في تشكيل القانون وتحديد طبيعته، بينما كان للصهاينة كامل الدور في ذلك. ففي عام ١٩٢٢ تم صياغة اول قانون قومية، حيث تمت إعادة صياغته، ومراجعته، وتسليمه، وتطبيقه قانونياً، في حين تم حذف كلمة "قومية" من العنوان الرئيسي بشكل مثير للشكوك في المرحلة الأخيرة من صياغة هذا القانون. لقد كان العنوان الرسمي "مرسوم الجنسية الفلسطينية (للقومية) والمواطنة للعام ١٩٢٥." (المرجع نفسه) وباعتباره قانون قائم على تصنيف من يملك ومن لا يملك حق المواطنة في الدولة، ومن لديه الحق في حماية الدولة، والسفر، والتجنيس، فإنه عمل على بناء وصيانة هوية قومية معينة ومحددة، بينما قمع واقصى هوية قومية أخرى. (بروبكر، ١٩٢٢) لقد قام "قانون القومية" لعام ١٩٢٥ بتفضيل الحقوق الجماعية للمستعمرين في الدستور واعتبارهم "جماعة قومية"، بينما أنكر الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية وحقوق السكان الفلسطينيين الأصليين. تجدر الإشارة هنا الى أهمية توضيح أن المطالب السياسية القانونية المرتبطة بهذه الأيديولوجيات القومية المتعارضة التي تتميز بالالغاء المتبادل (الاستعمار والتحرر)، لا يمكن تسويتهم عبر أي إطار دستوري مبني على تصنيف وتوزيع الحقوق الجماعية.



مصدر الصورة: Getty Images

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوقع على مرسوم يعترف بسيادة إسرائيل على الجولان، ٢٠١٩

جاءت المعايير التي حددها مرسوم الجنسية الفلسطينية للحصول على المواطنة، والذي شكل بدوره دلالات ديمغرافية وقانونية جديدة للفلسطينيين، استناداً الى مفاهيم ومعايير كونية متعلقة بالوجود أو عدم الوجود داخل حدود الدولة. فقد نصت بنود مرسوم الجنسية الفلسطينية على ضرورة المتقدم للحصول على الجنسية، أن يكون قد أقام في فلسطين مدة لا تقل عن سنتين، كما يجب أن يثبت الفلسطيني أن لديه نية الإقامة في فلسطين بشكل دائم. وقد أدى حصر الحصول على الجنسية الفلسطينية بضرورة ال "تواجد" ال "إقامة الدائمة" فيها، إلى إسقاط الحقوق التاريخية للفلسطينيين واحقادهم، وعلاقتهم الجماعية بالارض^٢ (المكان)، والى تشتيت السكان الفلسطينيين الاصليين وانتزاعهم من الحيز المكاني الجغرافي الذي ينتمون اليه؛ عملياً جعلهم غرباء عن الارض والوطن على المستوى القانوني، الأمر الذي فعل القوة الاستعمارية الاستيطانية بمحي والغاء علاقة الاصلائي بالارض.

وفيما يخص المستعمرين اليهود، لم تنص مواد الإنتداب على أية شروط أو صعوبات قانونية أو تشريعية تتعلق بهجرتهم الى فلسطيني وتوطينهم فيها. فقضايا الهجرة اليهودية، والاستيطان، وتملك الأراضي كانت غير محدودة وغير خاضعة للشروط الصارمة، التي كان على السكان الفلسطينيين الأصليين الخضوع لها. وفي السياق ذاته، لم يكن المهاجرين اليهود بحاجة الى وثائق قانونية في بعض الاحيان لدخول فلسطين والتقدم بطلب للتوطين فيها^٣ (المصدر نفسه). بل أنه تم إصدار وثائق مؤقتة للجنسية الفلسطينية للمهاجرين اليهود القادمين من بولندا، روسيا، واليمن وغيرها دون أي تأخير. لقد تم منح المهاجرين اليهود حق المواطنة والإقامة في الدولة وفقاً للخلفية الدينية والاثنية لهم، وبناءً على متطلبات خاصة بالنسب والأصل (جوس سانجوينيس)؛ التي شكلت توطين خطابي ودستوري للهوية القومية اليهودية.

٢ «مرسوم الجنسية الفلسطينية» القسم الاول (١). القانون الفلسطيني ١٩٩٣، في حال تم اكتساب الجنسية الفلسطينية بالولادة، البند يعطي هذه الفرصة فقط للذين هم من الجيل الثاني من المهاجرين الذين تنطبق عليهم قوانين التواجد الإقليمي قبل وبعد تطبيق القانون.

٣ على وجه التحديد اليهود المهاجرين من اليمن (بوالسة ٢٠١٧)

ومن خلال النظر الى أعداد "المهاجرين العرب الفلسطينيين" (العائدين الى ارض فلسطين في ذلك الوقت)، ومقارنتها بأعداد المهاجرين اليهود من كافة انحاء العالم، يظهر بشكل ملفت للانتباه المعاملة التمييزية بين المهاجرين العرب الفلسطينيين والمهاجرين اليهود. حيث ازدادت في فترة العشرينيات من القرن الماضي موجات الهجرة اليهودية للأراض الفلسطينية نتيجة لما يسمى "العودة الرابعة" (وهي الموجة الرابعة من هجرة واستيطان اليهود في أرض فلسطين). ومن بين ٢٠,١٦٨ طلب تم تقديمه للحصول على الجنسية الفلسطينية تم قبول ١٥,٥٥١, ٩٩٪ من الطلبات التي تم قبولها كانت طلبات من المهاجرين اليهود. في العام ١٩٢٥ وحده، استقبلت فلسطين نحو ٣٤,٦٤١ مهاجراً، ٣٣,٨٠١ منهم كانوا من المهاجرين اليهود (المرجع نفسه). من جهة أخرى، تم قبول نحو ١٠٠ طلب فقط من مجموع الطلبات البالغ نحو ٩٠٠٠ طلب تقدم بها الفلسطينيين العرب المقيمين في امريكا اللاتينية، الأمر الذي كون اول مجموعة شتات فلسطينية عديمة الجنسية. (بوالسة ٢٠١٧) وعليه، لم تكن سياسة الانتداب البريطاني في استقبال المهاجرين اليهود مبطنة، بل كانت سياسة تفضيلية واضحة تعطي الاولوية للمهاجرين اليهود القادمين من أوروبا في الاستيطان والتجنيس والدمج، وترفض في الوقت نفسه دخول الفلسطينيين العرب الأصليين الى فلسطين؛ ما يمكن اعتباره من اوائل المراحل برحلة الفلسطينيين الطويلة في التهجير والاحلال.

لقد قام هذا القانون بإرساء الإطار التشريعي الذي يسهل تنفيذ المشروع الاستعماري الاستيطاني على ارض فلسطين من جهة، ويقمع في الوقت ذاته الحقوق الوطنية للفلسطينيين على أرضهم من جهة أخرى، اي بكلمات اخرى، مأسسة التفوق العرقي اليهودي. ساهمت تلك الاسس فيما بعد في انشاء البنى القانونية والسياسية لدولة اسرائيل، بالرغم من التغييرات التي طرأت على هذه السياسة، خاصة في أعقاب مطالب الفلسطينيين في ثورة ١٩٣٦. (الخالدي ٢٠٠٦، بانكو ٢٠١٢).

وعليه، يجب علينا كفلسطينيين الاستمرار في طرح الأسئلة. أذ كانت التشكيلات القانونية ل"قانون القومية" متأصلة للنظام السياسي القانوني الاسرائيلي، وحتى سبقت تكون الدولة نفسها، كيف نفهم قرار سن هذا القانون؟ كيف نتعامل معه كحدث فاصل بين ما سبقه وما سيأتي بعده؟ يمكننا الادعاء بأن اليمين الفاشي الإسرائيلي يقوم فقط بالتراجع عن ما يعتبره اليوم انحراف تاريخي في المشروع الصهيوني، أي الاعتراف الجزئي بالحقوق القومية الفلسطينية على أرضهم، الكامن في اتفاقيات أوسلو. ولكن، أود أن أفترض بأن استمرار قيام إسرائيل بترويج والتشديد على "الحقائق" تعتبرها جوهرية ومفهومة ضمناً بشكل مستمر وعنيف، يدل على قلق وضعف في صميم هذه ال "حقائق". كما يبدو، بعد ٧٠ سنة من الاستعمار والاحتلال والقتل، السيادة الصهيونية على اراضيها تحتاج الى "قانون اساس" لتطمأن نفسها، وهذا لانها تواجه وقائع تهددها بشكل حقيقي ومستمر، وقائع البقاء والنمو الفلسطيني والاصرار على العودة.

- Banko, L. (2017). Claiming Identities in Palestine: Migration and Nationality under the Mandate. *Journal of Palestine studies*, 45(2), 26-43.
- Banko, L. (2012). The creation of Palestinian citizenship under an international mandate: legislation, discourses and practices, 1918-1925. *Citizenship Studies*, 16(5), 6th ser., 641-655.
- Bawalsa, N. (2017). Legislating Exclusion: Palestinian Migrants and Interwar Citizenship. *Journal of Palestine Studies*, 45(2), 44-59.
- Brubaker, Rogers. (1992). *Citizenship and Nationhood in France and Germany*. Cambridge: Harvard University Press. Chapter 2, 3 (pp. 21-49)
- Doukhan, M. J. (Ed.). (1933) *Laws of Palestine, 1918-1925: including the orders in Council, ordinances, regulations, rules of Court, public notices, proclamations, etc.; arranged in alphabetical and chronological order with an index (Vol. 1)*. Ann Arbor: University of Michigan.
- Khalidi, R. (2006). *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston , Massachusetts: Beacon Press.
- The Palestine Mandate; William C. Fray and Lisa A. Spar, Co-Directors. (2008).
- The Avalon Project at the Yale Law School: documents in law, history and diplomacy. New Haven, Conn. Web. http://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp
- Wolfe, P. (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. *Journal of Genocide Research*, 8(4), 387-409.
- عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيلي. (٢٠١٨). ورقة موقف صادرة عن مركز عدالة: اقتراح قانون الاساس الاسرائيلي - الدولة القومية للشعب اليهودي.

قصة مصورة* :

بلغت مساحة أراضي القرية قبل النكبة حوالي ١٠,٠٠٠ دونماً، ولكن مع استمرار موجة الاستعمار وسيطرة إسرائيل على الأراضي ومصادرتها، لم يتبق سوى ٣,٨٠٠ دونماً. يقع ٩٢٪ من أراضي القرية، ضمن المناطق المصنفة «ج» حيث يمنع الفلسطينيون من التمدد أو الانتفاع من هذه الأراضي. بفعل سياسات التهجير الاسرائيلية، فإن أراضي القرية المتبقية مهددة بالمصادرة والاستيلاء عليها، لبناء الطرق الالتفافية ولتوسيع امتداد المستعمرات المحيطة.



تعاني القرى الفلسطينية الواقعة ضمن المناطق المصنفة «ج» من نقص امدادات المياه، مقابل كمية المياه التي يحصل عليها المستعمر الاسرائيلي. في قرية وادي فوكين وبفعل انقطاع المياه بشكل مستمر ومتكرر، يعتمد السكان بشكل كبير على تخزين المياه. يقدر متوسط ما يحصل عليه الفلسطينيون في قرية «وادي فوكين» من المياه بنحو ٨٥ لتراً للفرد الواحد في اليوم، بينما يحصل المستعمرون الاسرائيليون في المستعمرة «بيطار عليت»، والتي تبلغ ٣٠٠ لتر للفرد في اليوم الواحد.



..... قرية وادي فوكين

تعتبر سياسة عنف المستعمرين احدى السياسات التي يتعرض لها سكان قرية وادي فوكين. فيجانب التوسع الاستعماري للمستعمرات الاسرائيلية المحيطة بالقرية، وملاحقة المزارعين باخطارات الهدم ومصادرة الأراضي، يعتدي المستعمرون على سكان القرية ويقومون بفتح المياه العادمة باتجاه الوادي الاخضر الذي يزرعه اهالي القرية.

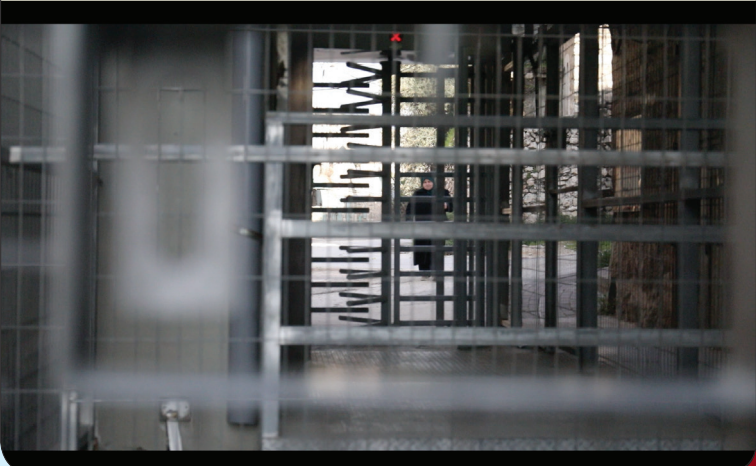


قصة مصورة*:

تُغلق اسرئيل شارع الشهداء في البلدة القديمة في مدينة الخليل منذ العام ١٩٩٤، حيث يمنع الفلسطيني من السير بالمركبات أو المشي فيها. منذ العام ١٩٩٤، أغلقت اسرئيل أكثر من ٢٣٥٠ محالاً تجارياً، سواء من خلال الأوامر العسكرية، أو نتيجة للقيود والاعلاقات.



تظهر الحاجز العسكري الذي يفصل بين منطقتي H1 و H2 في مدينة الخليل. لغاية العام ٢٠١٥، كان هناك ١٩ حاجز تفتيش ثابت في منطقة H٢، يتواجد فيه الجيش الاسرائيلي بصورة دائمة، ويعرقل أو يمنع حركة الفلسطينيين. تستخدم هذه الحواجز كوسيلة للعقاب الجماعي كاعتبار المنطقة مغلقة عسكرياً، إذ يمنع أي فلسطيني لا يسكن في منطقة البلدة القديمة من دخولها.



.....البلدة القديمة من مدينة الخليل



يعاني سكان البلدة القديمة في الخليل من المضايقات المستمرة والمعاملة المهينة، التي يتعرضون لها يومياً على أيدي قوات الاحتلال. عدد من منظمات «الحماية الوقائية» التي تتواجد في منطقة البلدة القديمة، رفعت تقارير عن تعرض أطفال المدارس والمعلمين بشكل منتظم للمضايقة والاستفزاز على أيدي جنود الاحتلال.

قصة مصورة*:

أقرت إسرائيل عام ٢٠١٨ مخطط الطنطور لبناء «تجمع مدني» جديد عبر مصادرة نحو ١٣٧٠ دونما من اراضي الطنطور الواقعة ضمن بلدة جديدة المكر. وتأتي عملية المصادرة هذه استكمالاً لعملية المصادرة التي قامت بها إسرائيل عام ١٩٧٥، حين صادرت نحو ٢٠٦٩ من اراضي البلدة.



يرفض أهالي قرية جديدة المكر المخطط الاسرائيلي لمصادرة أراضيهم في الطنطور. يظهر في الصورة احدى الفعاليات الاحتجاجية والرافضة للمخطط، والتي تم تنظيمها بالتزامن مع ذكرى الثالثة والثلاثون ليوم الأرض الخالد.



* تصوير سلمى خالدي؛ ناشطة في منتدى العودة الشبابي

قرية الطنطور

الطنطور

برافر الجليل

١٩٧٥

بدأت مصادرة أراضي
الطنطور، خلال موجة
المصادرة التي اندلعت على
إثرها مواجهة يوم الأرض

٢٠٠٨

عادت القضية مرة أخرى بعد
إقرار الإحتلال مخطط ٢٠٠٨
لإقامة مدينة على أراضي
الطنطور

٢٠١٦

أفضل مخطط ٢٠٠٨ على
يد اللجنة الشعبية

٢٠١٨

أقر مخطط الطنطور وعُرف
كتجمع مدني وليس كمدينة

هي منطقة حرشية طبيعية وأراض زراعية
تستخدم كمصدر دخل للسكان في بلدة جديدة المكر
الواقعة شرق مدينة عكا المحتلة وهي الامتداد
السكاني الطبيعي الوحيد للبلدة



يهدف المخطط إلى تفريغ عكا من أهلها
ويستقطب شباب القرى المجاورة

المخطط الحالي يقوم على اساس مصادرة ٥٧٦٧
دونماً من سكان جديدة المكر، صور ٢٧٦٩ دونماً عام
١٩٧٥ ويجري العمل على مصادرة ٣٠٠٠ دونماً أخرى



يعمل المخطط على تقليل
الانتقال الفلسطيني إلى المدن
"المركزية" في الجليل، كما
ستكون فرصة لتفريغ مدينة عكا
من سكانها، وإلى مصادرة
ملكيات فلسطينية خاصة



يهدف مخطط الطنطور إلى استيعاب حوالي
٧٠٠٠٠ نسمة على حوالي ٧٠٠ دونماً
مخصصة للبناء في ١٥٠٠ وحدة سكنية بما
يعني وجود ٢٤ وحدة سكنية على كل دونم
وهذا ينتج عنه كثافة سكانية عالية، ومستقبلاً
"معازل" عربية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

المصادرة جريمة،
ومنع التصرف
بالممتلكات
الخاصة جريمة،
ولن نساوم على
حقوقنا

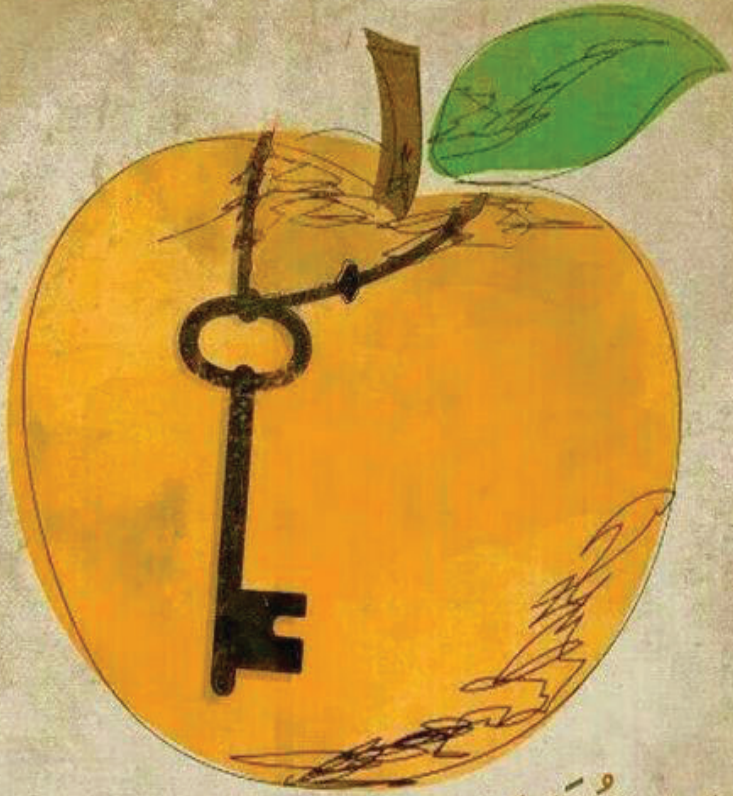
منتدى العودة الشبائي

يرفض أهالي جديدة المكر المخطط
وذلك لأنه يهدف إلى مصادرة أراضي
تعود ملكيتها إلى أفراد، كما أن
المشروع يطوق ويحاصر البلدة من
الناحية الجنوبية وهي المنطقة
الوحيدة المتبقية لتمدد جديدة المكر



ذكرى النكبة 71

the Nakba at



لِبُرْتُقَال
يَافَا
سَنَعُودُ